

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

0.a. الهدف

الهدف ١٧: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

0.b. الغاية

الغاية ١٧-١٦: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتكميلها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية

0.c. المؤشر

المؤشر ١٧-١٦-١: عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

0.d. السلسلة

عدد البلدان التي أبلغت عن التقدم المحرز في الأطر المتعددة أصحاب المصلحة المعنية برصد فعالية التنمية والداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، البلدان المقدمة للخدمة (١ = نعم ، صفر = لا)

عدد البلدان التي أبلغت عن التقدم المحرز في الأطر المتعددة أصحاب المصلحة المعنية برصد فعالية التنمية والداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، البلدان المستفيدة من الخدمة (١ = نعم ، صفر = لا)

0.e. تحديث البيانات الوصفية

31 مارس/أذار 2022

0.f. المؤشرات ذات الصلة

١٧-١٥ و ١٥-ج-١

0.g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A. المنظمة

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A. التعريف والمفاهيم

التعريف:

يتتبع المؤشر عدد البلدان التي تبلغ عن التقدم المحرز في أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تتعقب تنفيذ الالتزامات الإنمائية الفعالة والتي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المفاهيم:

إن استخدام التعريف الأدنى، "أطر رصد الفعالية الإنمائية لأصحاب المصلحة المتعددين" التي تتعقب التعاون الإنمائي الفعال هي أطر رصد: تم الاتفاق على مؤشراتها على أساس طوعي؛ تقيس مؤشراتها قوة العلاقة بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛ حيث تقود البلدان نفسها عملية جمع البيانات ومراجعتها؛ وحيث تشمل المشاركة في جمع البيانات واستعراضها أصحاب المصلحة المتعددين الذين يمثلون، على الأقل، القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

يأخذ المؤشر في الاعتبار الحاجة إلى التقاط أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المنخرطة في الشراكات المتعددة الأطراف من أجل التنمية. وهي تفعل ذلك من خلال النظر في أطر فعالية التنمية التي تقودها البلدان، ولكنها تشمل مشاركة جميع شركاء التنمية المعنيين.

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (إطار الشراكة العالمي) هو مثال على أطر رصد فعالية التنمية القائمة. هناك جهود تكميلية أخرى، مثل مسح المساءلة المتبادلة بين منتدى التعاون التنموي (DCF) التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أيضا النظر في أطر الرصد الناشئة والمستقبلية التي تتلاءم مع التعريف السابق، مثل الجهود الأخيرة لتعقب التعاون في ما بين بلدان الجنوب بواسطة الأمانة العامة الإيبيرية الأميركية.

2.B. وحدة القياس

عدد البلدان

2.C. التصنيفات

بالنسبة للبلدان النامية، يعتمد التصنيف على مجموعات أهداف التنمية المستدامة التي يقدمها أجهزة الإحصاء التابع للأمم المتحدة (التصنيف الإقليمي، أقل الدول نمواً (LDCs)، الدول النامية غير الساحلية (LLDCs)، الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)). بالنسبة لشركاء الإنمائيين، يعتمد التصنيف على تجميع أهداف التنمية المستدامة (أقليمي). بالإضافة إلى ذلك، يمكن التمييز الشركاء الثنائيين بين أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) وغير الأعضاء.

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

3.A. مصادر البيانات

الرصد هو عملية طوعية يقودها البلد. تقوم حكومات الدول بقيادة وتنسيق جمع البيانات والتحقق من صحتها. على المستوى الوطني، يتم الإبلاغ عن البيانات من قبل الجهات الحكومية ذات الصلة (مثل وزارة المالية / إدارة الميزانية لمعلومات الميزانية الوطنية) وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة. وتدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية في جمع البيانات ذات الصلة كل سنتين من خلال ممارسة رصد الشراكة العالمية، وتؤدي هذه المنظمات قيادة البيانات وضمان الجودة على المستوى العالمي.

وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، بصورة تكميلية، بإجراء دراسة استقصائية منتظمة لمنتدى التعاون الإنمائي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحديد التقدم الوطني في المساءلة والشفافية المتبادلة. يتم تقييم نتائج المسح في دراسات شاملة، وإبلاغ الرصد العالمي وتقديم اقتراحات عملية لتحسين نتائج التنمية. ويجري استخدام التآزر مع قياس المؤشر 7 من إطار مراقبة الشراكة العالمية. ويمكن إدراج مصادر أخرى مكمل للبيانات (أي أطر إضافية متعددة أصحاب المصلحة) في المستقبل لتقديم صورة أوسع للتقدم الذي أحرزته البلدان نحو تحقيق الفعالية الإنمائية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3.B. طريقة جمع البيانات

(1) بالنسبة لعملية جمع البيانات الخاصة بعملية رصد الشراكة العالمية، يتم تعيين منسق وطني من الحكومة القطرية. عادةً ما يأتي من وزارة الشؤون الخارجية أو وزارة المالية أو وزارة التخطيط.

(2) يتشاور المنسق الوطني بدوره مع أصحاب المصلحة الآخرين (بما في ذلك المكاتب القطرية لمقدمي التعاون التنموي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات) لجمع البيانات والتحقق منها.

ثم يتم مراجعة من صحة البيانات من قبل مكاتب المقر لمقدمي التعاون التنموي.

(3) لا يتم إجراء أي تعديلات على البيانات المقدمة، نظراً إلى أن عملية التحقق من الصحة يجب أن تبقى على المستوى القطري. ومع ذلك، يتم تسليط الضوء على حالات عدم الاتساق أو القيم الإشكالية المحتملة وإعادة إرسالها إلى المنسقين الوطنيين للمراجعة.

3.C. الجدول الزمني لجمع البيانات

كانت تقويم جمع البيانات في دورة كل سنتين قبل عام 2020. وقد تم الإبلاغ عن البيانات بناءً على البيانات التي تم جمعها في عامي 2016 و 2018. وستبدأ جولة المراقبة التالية اعتباراً من عام 2023 مع جمع البيانات على أساس متجدد.

3.D. الجدول الزمني لنشر البيانات

من المقرر نشر البيانات في الربع الأول من العام الذي يلي مباشرة عمليات جمع البيانات الوطنية.

3.E. الجهات المزودة للبيانات

وزارة مركزية رائدة من الدول المبلغة. وعادة ما تكون وزارة المالية أو وزارة التخطيط أو وزارة التنمية أو وزارة المالية ووزارة الخارجية، اعتماداً على تقسيم العمل داخل كل حكومة.

وصف:

إن الممثلين عن الوزارة الرائدة في حكومات البلدان خاصة وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة التنمية، أو وزارة الخارجية - هم المسؤولون عن قيادة عملية جمع البيانات و التحقق من صحتها على الصعيد الوطني. ويقوم هؤلاء الممثلون بتنسيق عملية جمع البيانات على المستوى الوطني من خلال دمج البيانات والمدخلات من مقدمي التعاون الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات. بالنسبة للتجميع العالمي وحساب المؤشر 17-16-1، تقدم حكومات البلدان البيانات إلى فريق الدعم المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

3.F. الجهات المجمعّة للبيانات

ويتولى فريق الرصد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية تجميع وتوليف البيانات على المستوى العالمي.

3.G. التفويض المؤسسي

بصفتها المنظمات الراعية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 17-16-1، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولان عن توفير التوجيه الفني ودعم الدول لجمع البيانات، وتجميع البيانات الوطنية والتحقق منها، وتقديم البيانات الوطنية والبيانات المجمعّة لهذا المؤشر. بالاعتماد على الدعم المؤسسي المقدم للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستفادة من مشاركة الدول في عملية رصد الشراكة العالمية، والتي تتبع منذ عام 2013 التقدم المحرز نحو مبادئ الفعالية وهي المصدر المعترف به للبيانات والأدلة بشأن التمسك بالتزامات الفعالية، لتجميع البيانات العالمية لهذا المؤشر. تستطيع الدول غير المشاركة في عملية رصد الشراكة العالمية تقديم بياناتها الوطنية مباشرة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

يتطلب أمر تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة تعبئة وتعزيز شراكات أصحاب المصالح المتعددة التي يمكن أن تحقق وتستخدم كل ما هو متاح من معرفة وخبرة وتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة على نحو فعال. كما تحدد نوعية العلاقة بين جميع الشركاء المعنيين قوة الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

يوفر المؤشر مقياساً لجهود الدول المبدولة من أجل تعزيز الشراكات متعددة أصحاب المصلحة، ومن خلال توسيع رقعة الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال النظر إلى التقدّم المحرز في مجموعة من المؤشرات التي تنتبّع مدى عمل حكومات البلدان والشركاء في التنمية بشكل جيد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

يعكس المؤشر روح الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، والطبيعة العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ويرصد مساهمة وسلوك كل من البلدان المتقدمة والنامية في إنشاء شراكات متعددة الأطراف شاملة وأكثر فعالية لدعم وتنفيذ استدامة خطة عام 2030.

4.B. التعليقات والقيود

لتصميم المؤشر فوائد عملية:

- يسمح المؤشر بتحديث أطر الرصد ذات الصلة بما يتماشى مع الالتزامات المتطورة والسياق الخاص بكل بلد دون التأثير على روح المؤشر؛
- لا يفترض هذا المؤشر إطاراً عالمياً ذات أصحاب مصلحة متعددين – يقرّ بتنوع الجهود التكميلية التي تدعم التعاون الإنمائي الفعال؛
- (ج) يسمح المؤشر للدول المشاركة باختيار ما إذا كانت ترغب في الإبلاغ كمزود للتعاون الإنمائي، أم كمتلق، أم كليهما.

تقود البلدان النامية عملية جمع البيانات المرتبطة بإطار رصد الشراكة العالمية. يتم التقاط التقدم الذي تحرزه البلدان المتقدمة في تنفيذ التزامات فعالية التنمية من خلال سلوك الشراكة الذي تمارسه في تلك البلدان النامية. واعتماداً على كل حالة، تختار البلدان ذات الدخل المتوسط التي في الوقت الحالي هي المتلقي للتعاون الإنمائي والمزود في الوقت عينه الإبلاغ عن دورها كبلدان متلقية و / أو مقدمة للتعاون الإنمائي. ويمكن إدراج بلدان نامية و / أو متقدمة أخرى من خلال مشاركتها في المستقبل في جمع البيانات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجمعيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو على الرغم من إبلاغها إلى أطر الرصد التكميلية على أساس منتظم.

4.C. طريقة الاحساب

لتعكس الطابع العالمي للغاية 17-16، يتم عرض هذا المؤشر على أنه الرقم الإجمالي العالمي للبلدان التي تبلغ عن التقدم المحرز. بالنسبة لأي دولة تقوم بالإبلاغ عن إطار (أو أطر) فاعلية التنمية ذات أصحاب المصلحة المتعددين، يُعتبر البلد مبلغاً عن التقدم المحرز عندما يكون، في السنة المرجعية، عدد المؤشرات ضمن الإطار (الأطر) التي تظهر اتجاهًا إيجابيًا أكبر من عدد المؤشرات التي تظهر اتجاه سلبى.

الدول التي تقدم التمويل للتعاون الإنمائي وتقدير الإبلاغ في أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين مقابل العناصر التالية :

1. مواءمة الأولويات التنموية المحددة قترياً: النسبة المئوية للتدخلات الإنمائية الجديدة التي تتوافق مع الأهداف المحددة للأولويات القطرية المحددة في أطر النتائج التي تقودها البلدان.
2. استخدام أطر النتائج التي تقودها البلدان: النسبة المئوية لمؤشرات النتائج في التدخلات الإنمائية الجديدة المستمدة من أطر النتائج القطرية.

3. استخدام النظم الوطنية للرصد والإحصاء: النسبة المئوية لمؤشرات النتائج في التدخلات الإنمائية الجديدة التي يتم رصدها باستخدام الإحصاءات الحكومية والبيانات وأنظمة الرصد.
 4. استخدام أنظمة التقييم الوطنية: النسبة المئوية للتدخلات الجديدة التي تخطط للتقييم النهائي مع بعض إشراك الحكومة القطرية.
 5. الشفافية في التعاون الإنمائي: توافر المعلومات بشأن التعاون الإنمائي -وفقا لمعايير الإبلاغ الدولية.
 6. القدرة على التنبؤ السنوي بالتعاون الإنمائي: نسبة تمويل التعاون الإنمائي الذي تم إنفاقه في غضون السنة المالية التي حددت من قبل مزودي التعاون التنموي.
 7. القدرة على التنبؤ على المدى المتوسط بالتنمية التعاونية: تتاح حصة خطط التعاون الإنمائي (للسنوات الثلاث المقبلة) للبلدان المتلقية لأغراض التخطيط.
 8. التعاون الإنمائي على الميزانيات الذي تشرف عليه البرلمانات الوطنية: نسبة تمويل التعاون الإنمائي المسجل في الميزانيات السنوية الوطنية للبلدان الشريكة وتخضع للتدقيق البرلماني.
 - التعاون الإنمائي الذي سُلّم من خلال النظم القطرية: نسبة التعاون الإنمائي الذي سُلّم وفقا للوائح والنظم الوطنية للإدارة المالية العامة (أي الميزانيات والتقارير المالية والتدقيق) والمشتريات.
 - المعونة غير المشروطة: نسبة التعاون التنموي غير المشروط
- تُقيّم البلدان التي تتلقى تمويلا للتعاون الإنمائي والإبلاغ في أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين على أساس العناصر التالية:
1. القيادة في وضع الأولويات الوطنية: وجود أطر النتائج التي تقودها البلدان .
 2. خلق بيئة مواتية للتقييم المدني لمدى عمل منظمات المجتمع المدني ضمن بيئة تقلص من قدرتها على المساهمة في التنمية
 3. خلق حوار قيم بين القطاعين العام والخاص: تقييم للنوعية الحالية للحوار في القطاعين العام والخاص لتشجيع انخراط القطاع الخاص ومساهمته في مجال التنمية
 4. تسجيل التعاون الإنمائي بشأن الميزانية المتوقعة من قبل البرلمانات الوطنية: نسبة تمويل التعاون الإنمائي المسجل في الميزانية الوطنية السنوية التي تكون موضوع التدقيق البرلماني
 5. تعزيز المساءلة المتبادلة: مراجعات التقييم المتبادل الشفافة والشاملة على المستوى القطري.
 6. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: وجود أنظمة حكومية شفافة لتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
 7. تعزيز المؤسسات المحلية: جودة ميزانية الدولة وإدارة المالية العامة.
- والدعوة موجهة إلى البلدان التي تقدم وتتلقى تمويلات التعاون الإنمائي لاختيار ما إذا كانت ترغب في الإبلاغ عن الالتزامات الخاصة بمقدمي الخدمات، أو ضد الالتزامات الخاصة بالمتلقين، أو ضد مجموعتي الالتزامات.
- يعد خط الأساس لحساب التقدم هو أحدث قياس متاح لكل عد، يعود تاريخه إلى عام 2010. عند عدم وجود أي أساس لبلد ما، يشكل حينها أول قياس متاح للمؤشر الصورة الأساس لقياس التقدم الحاصل في المستقبل.
- عندما يلتقي البلد ويديم جميع الأهداف عن المؤشرات التي يبلغ عنها (أي أنه من المستحيل منطقيا تحقيق مزيد من التقدم) فيعتبر حينها أنه "أحرز تقدماً".

D.4. التحقق

تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراجعة بيانات مستوى المشروع المقدمة من الدول الشريكة بالتشاور والتنسيق مع المنسقين الوطنيين للدول ومع مقدمي التعاون الإنمائي. يمكن العثور على تفاصيل حول عملية التحقق من الصحة على : <https://www.effectivecooperation.org/content/2018-monitoring-guide-national-co-ordinators>.

¹ تتوفر التقديرات في الوقت الحالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

E.4. التعديلات

لا ينطبق

F.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- على مستوى البلد
لا يوجد علاج للقيم الناقصة. ومع ذلك، يتم تمييز المعلومات الناقصة خلال عمليات التحقق من صحة البيانات ويطلب أصحاب المصلحة ملء هذه الفجوات.
- على المستويين الإقليمي والعالمي
لا يتم إجراء أي اسناد للقيم الناقصة. ومع ذلك، يتم إبراز المعلومات الناقصة أثناء عمليات التحقق من البيانات ويطلب من أصحاب المصلحة ملء هذه الفجوات.

G.4. المجاميع الإقليمية

تُحسب التقديرات العالمية على أنها مجموع بسيط لعدد الدول في العالم التي أحرزت تقدماً في أطر فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين.

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

دليل الرصد متاح للمنسقين الوطنيين باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. كما يتوفر دليل منفصل باللغة الإنجليزية لمقدمي التعاون الإنمائي. يتم تحديث التوجيه بانتظام. دليل المنسقين الوطنيين متاح على https://www.effectivecooperation.org/system/files/2020-09/2018_Monitoring_Guide_National_Coordinator.pdf

I.4. إدارة الجودة

يتحمل المنسق الوطني المسؤولية الرئيسية عن ضمان جودة وشمولية البيانات الخاصة بهذا المؤشر. توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب مساعدة ومواد إرشادية لدعم المنسق الوطني الذي يدير جودة البيانات.

J.4. ضمان الجودة

يتحمل المنسق الوطني المسؤولية الرئيسية عن ضمان جودة وشمولية البيانات الخاصة بهذا المؤشر. تدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الجودة من خلال المراجعة المشتركة للبيانات مع المنسق الوطني وإشراك شركاء التنمية على مستوى المقر الرئيسي ونظام الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب الحاجة، والتحقق من مجموعة البيانات المقدمة لجولات الرصد السابقة.

K.4. تقييم الجودة

تدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم الجودة من خلال المراجعة المشتركة للبيانات مع المنسق الوطني وإشراك شركاء التنمية على مستوى المقر الرئيسي ونظام الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب الحاجة، والتحقق من مجموعة البيانات المقدمة لجولات الرصد السابقة.

5. توافر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

المجاميع العالمية متاحة لحوالتي رصد الشراكة العالمية لعامي 2016 و 2018. ستتوفر بيانات جديدة بعد عام 2023.

التسلسل الزمني:

تم تجميع البيانات الخاصة بالدول في عامي 2016 و 2018. واعتباراً من عام 2023، ستكون البيانات متاحة على أساس متجدد مع تشجيع جميع الدول على الإبلاغ مرة واحدة على الأقل خلال دورة مدتها أربع سنوات.

التفصيل:

يتم إنشاء المؤشر المقدم كمجموع عالمي من خلال نهج من أسفل إلى أعلى يتم من خلاله جمع البيانات على المستوى الوطني ويمكن بالتالي تقسيمها مرة أخرى على مستوى البلدان (بالنسبة لمقدمي ومتلقي التعاون الإنمائي على حد سواء) من أجل التحليل الوطني والحوار المتبادل. يمكن أيضاً تفصيل البيانات بشكل أكبر وفقاً لمؤشرات فردية (أي أبعاد محددة للتعاون الإنمائي الفعال) التي تم تضمينها ضمن أطر أصحاب المصلحة المتعددين.

ولتعزيز الحوار بشأن السياسات الإقليمية، يمكن تقسيم وتفصيل البيانات على المستوى الإقليمي. وتستخدم بعض المنصات الحالية بالفعل أدلة للمراقبة الإقليمية والتعلم ومناقشات السياسة (مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في أفريقيا، ومرفق فعالية التنمية في آسيا والمحيط الهادئ في آسيا والمحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة).

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:

7. المراجع والوثائق

الروابط:

<http://effectivecooperation.org/>

Internationally agreed methodology and guideline URL:

https://www.effectivecooperation.org/system/files/2020-09/2018_Monitoring_Guide_National_Coordinator.pdf

المراجع:

Coppard, D. and C. Culey (2015). The Global Partnership for Effective Development Co-operation's Contribution to the 2030 Agenda for Sustainable Development. Plenary Session 1 Background Paper. Busan Global Partnership Forum, Korea.

Espey, Jessica; K. Walecik and M. Kühner (2015). Follow-up and Review of the SDGs: Fulfilling our Commitments. Sustainable Development Solutions Network: A Global Initiative for the United Nations. New York: SDSN.

GPEDC (2018). 2018 *Monitoring Guide*. /Paris/New York. Available at:

[09/2018_Monitoring_Guide_National_Coordinator.pdf](https://www.effectivecooperation.org/system/files/2020-09/2018_Monitoring_Guide_National_Coordinator.pdf)

Hazlewood, P. (2015). Global Multi-stakeholder Partnerships: Scaling Up Public-Private Collective Impact for SDGs. Independent Research Forum, Background Paper 4: IRF2015.

آخر تحديث: 31 مارس/أذار 2022

Ocampo, J.A. and Gómez, N. (2014). Accountable and Effective Development Cooperation in a Post-2015 era. Background Study 3: Accountability for Development Cooperation. ECOSOC: DCG Germany High-Level Symposium.

Ocampo, Jose Antonio (2015). A Post-2015 Monitoring and Accountability Framework. UNDESA: CDP Background Paper No. 27. ST/ESA/2015/CDP/27.
Paper No. 27. ST/ESA/2015/CDP/27